# تقويم القائمين بالاتصال لدور الصحافة المصرية فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة فى اطار مفهوم الحكم الرشيد

**د. أمل السيد أحمد متولى دراز**

أستاذ الصحافة المساعد
بكلية الإعلام جامعة القاهرة

**مقدمة:**

**أصبحت قضية منع الفساد ووضع النظم الكفيلة بمواجهته أحد الأولويات المهمة فى المجتمعات النامية التى توحش الفساد فى معظمها حتى أصبح تحدى مواجهته مطلباً يلقى رواجاً من جميع قطاعات المجتمع فى اعقاب موجات الغضب الشعبى التى تعرضت لها هذه المجتمعات خاصة المجتمعات العربية فى العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين.**

**ورغم أن العديد من البلدان قد جعلت مكافحة الفساد أحد أولوياتها غير ان هذا التوجه لم يسفر عن تقلص حجم الفساد فى هذه البلدان خاصة بعد أن استشرى الفساد فى مختلف المستويات حتى صارت هناك حالة من التسامح الاجتماعى مع الفساد طالما أن الجميع ضالعين فيه بمستويات مختلفة.**

غير أن الدراسات والبحوث المتعلقة بظاهرة الفساد تؤكد على أن مقومات النظام الديموقراطى وركائز الحكم الصالح تقلص من مساحة الفساد وتمنع من تفشيه فى الوقت الذى تدعم فيه الأنظمة الاستبدادية القائمة على احتكار السلطة واستغلال النفوذ ولا تقبل المشاركة فى صنع القرارات تدعم وجود هذا الفساد وتخلق بيئة حاضنة له على كافة المستويات حتى يحدث ما يسمى "بالتطبيع مع الفساد"[1]

فى هذا السياق يفترض أن تلعب الصحافة دوراً مهماً فى فضح الفساد وتزويد الرأى العام بالمعلومات ومن ثم زيادة مستوى الشفافية فى أداء السلطة، كما يمكن أن تساعد فى بناء توافق الرأى العام اللازم لمحاربة الفساد بخلق الرفض العام الذى يدفع القوى الفاعلة الفاسدة الى التنحى ويضغط من اجل التغير لمكافحة الفساد وتحقيق المساءلة والمحاسبة لهذه القوى.

غير أن الصحف فى المجتمعات النامية تواجه ترسانة من القوانين والقيود التى تمنعها من الوصول الى بعض المعلومات سواء بتوسيع معنى "الأسرار" من ناحية أو باعتبار بعض المعلومات "ضارة" بهيبة الدولة وأمنها القومى دون وضع مفاهيم دقيقة لمثل هذه الألفاظ الأمر الذى قد ينعكس بشكل أو بآخر على محدودية دور الصحافة فى دعم الشفافية ومساءلة ومحاسبة القائمين على السلطة.

لهذا برز مصطلح "الحكم الرشيد" والذى صار أحد أهم المصطلحات وأكثرها تداولاً فى السنوات الأخيرة بل أصبح تحقيقه أحد أهم التحديات التى تواجه المجتمعات النامية على وجه الخصوص.

ورغم تعدد وتنوع التعريفات التى قدمت حول مفهوم "الحكم الرشيد" فانها تتفق على أنه الحكم الذى يعزز الانسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم

وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لادارة شئون الدولة على كل المستويات خاصة بالنسبة للافراد الأكثر تهميشاً وفقراً، ومن هنا ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالحكم الرشيد باعتباره الضامن الاساسى لتحقيق هذه التنمية بشكل يكفل قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والشفافية المطلوبة لتهيئة وتعزيز مناخ التنمية للاستجابة لتطلعات المواطنين ومواجهة الفساد وسوء استخدام السلطة[٢]

فى هذا الاطار، تلعب الصحافة دوراً مهماً فى دعم الحكم الرشيد سواء فى مجال الرقابة Watch Dog بالكشف عن مواطن الضعف والفساد وإساءة استخدام السلطة مما يدعم المحاسبة والشفافية التى تعد احد معايير الحكم الرشيد، او بتوفير المعلومات التى تمكن المواطنين من التعبير عن ارائهم فى الحكم والمشاركة بفاعلية فى النقاش العام بشكل يكفل تمتع المواطنين جميعاً بحقوق متساوية فى صناعة وصياغة مستقبل المجتمع باعتبار ان المواطن يمثل حجر الزاوية فى هذه المنظومة. ولكى تتمكن الصحافة من تحقيق وممارسة هذه الأدوار فى دعم منظومة الحكم الرشيد فانها تحتاج الى التمتع بالاستقلالية والقدرة على الوصول الى المعلومات والتحرر من قيود الملكية الفردية أو الحكومية والتى من شأنها أن تعوق فاعليتها فى دعم هذا الحكم الرشيد، مما يعنى أن "النظم الإعلامية التى تتسم بالاستقلالية أو الحرية وإمكانية الوصول للمعلومات وتداولها فى مناخ حر تتمتع بمستويات فساد اقل، وثبات سياسى اكبر، وفاعلية اكبر للقانون[٣]

غير أن الحرية وحدها لا تكفى لتحقيق دور فاعل للصحافة فى دعم متطلبات الحكم الرشيد بل ينبغى أن تتوافرلهذه الصحافة الموارد الاقتصادية التى تؤهلها للقيام بدورها، والكوادر القادرة على التغطية الإعلامية بمهنية وحيادية، فضلاً عن تمتعها بمصداقية فى الدور الذى تمارسه وتوافر منظومة مهنية تسمح بحماية الصحفيين، وحماية المهنة للحيلولة دون انتشار الفساد فى الحقل الاعلامى وخاصة وانه قد تعمد السلطة فى حالات كثيرة الى "افساد الصحفين من اجل تحجيم دورهم على صعيد كشف الفساد"[٤]

وقد شهدت مصر فى السنوات الماضية العديد من قضايا الفساد الكبرى والتى ترتب عليها اهدار المال العام، وتجريف موارد الدولة، وضياع حقوق المواطنين،واهتزاز صورة النظام السياسى ، وزيادة حدة عدم الاستقرار السياسى، مما كان أحد الأسباب الدافعة لقيام ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو٢٠١٣ ومن ثم فإن الأمر الملح فى المرحلة الراهنة هو ضرورة تحسين مستوى الشفافية وتعزيز قيم المساءلة وبناء دولة القانون ومكافحة الفساد والتأسيس لبيئة الحكم الرشيد.

**الدراسات السابقة:**

كشفت مراجعة الدراسات السابقة فى مجال البحث عن محدودية اهتمام الدراسات العربية بمفاهيم المسائلة والمحاسبة والشفافية فى مقابل اهتمام مكثف لهذه الدراسات بمفهوم الفساد ومعالجة الصحافة له وادوارها فى مواجهته، فى الوقت الذى تهتم فيه الدراسات الأجنبية اهتماماً كبيراً بمفاهيم الشفافية والمعايير المهنية التى تدعمها ورؤية الجمهور لهذه المعايير والعوامل التى تعزز دور الصحافة فى تحقيق المساءلة والمحاسبة وربما يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة العلاقة بين الاعلام والصحافة فى المجتمعات العربية عنها فى المجتمعات الغربية الأمر الذى ينعكس على اهتمام الباحثين ورؤيتهم لهذه المفاهيم استناداً الى الثقافة السائدة فى كل مجتمع.

فى ضوء ذلك يمكن تحديد محورين رئيسين للدراسات السابقة حيث يعنى المحور الأول بمعالجة الصحافة لقضايا الفساد وتزويد الجمهور بمعلومات حول هذه القضايا، بينما يتناول المحور الثانى دور الصحافة والاعلام فى الحد من الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية ودعم قيم الحكم الرشيد.

فى اطار المحور الأول يمكن رصد العديد من الدراسات التى عنيت بالكشف عن معالجة الصحافة لقضايا الفساد حيث يتركز الاهتمام الأكبر للباحثين العرب فى هذا المجال مؤكدين على ارتباط اهداف النشر عن قضايا الفساد فى الصحف المصرية بنمط الملكية حيث تحرص هذه الصحف على سرد الوقائع فى قضايا الفساد خاصة اذا كان الفاعل الرئيسى شخصية رسمية فى الدولة وذلك ما أكدته نتائج دراستى (أميرة ناجى، ٢٠١١[٥])و(عيسى عبد الباقى، ٢٠٠٤[٦]).

كما حاولت دراسة (Zhu, Jaing nan and Zhang, Guang, ٢٠٠٩ [٧])الكشف عن كيفية ممارسة الصحف الصينية لدورها الرقابى فى الكشف عن الفساد الرسمى وذلك من خلال تحليل عدة تقارير خاصة بقضايا الفساد حيث كشفت النتائج عن أن قدرة الصحافة الصينية على مواجهة الفساد الرسمى تزداد فى المستويات السياسية الأقل كما أن المسئولين السياسين الأكثر انفتاحاً والأصغر عمراً هم الأكثر قدرة على تقبل اشراف الرأى

العام (عبر الصحافة ووسائل الاعلام) والأكثر قدرة على اتخاذ خطوات فعلية لمواجهة الفساد اذا ما كشفت عنه وسائل الاعلام.

غير أن العديد من الدراسات قد أكدت على أن سيطرة الحكومات على وسائل الاعلام والصحافة يؤثر بالسلب على تغطية قضايا الفساد ويحول دون تحقيق الشفافية، فى هذا الاطار كشفت نتائج دراسة Quing – Jie Wang, ٢٠٠٥[٨] عن أن الحكومة الصينية تتحكم فى المعلومات البيئية فتنتج بعضاً منها، وتحجب أخرى قد تكون أكثر أهمية وخطورة خاصة فى ظل مقتضيات الضرورة الاقتصادية مما يمثل عائقاً أمام هذه الصحافة فى ممارسة دور فاعل فى مجال المحاسبة فى ظل العقبات الإدارية والسياسات الحكومية التى تستهدف السيطرة على المعلومات فى الصين.

وتؤكد دراسة Naomi Sakr, ٢٠١٠[٩] النتيجة السابقةحيث تشير الى ان الدول التى تفرض قيود أو رقابة صارمة على المعلومات خاصة بالنسبة للمراسلين الأجانب تحول دون ممارسة الصحافة لدور فاعل فى مجالات المحاسبة والمساءلة حيث تعكس هذه القيود حالة الصراع الشديد بين الاعلاميين من جانب والسلطات الحاكمة من جانب آخر.

وعلى النقيض تشير بعض الدراسات إلى ان تحرر الصحف من سيطرة الحكومة يمنحها مساحة أكبر من الجدية فى التعامل مع قضايا الفساد بل ويجعلها مصدراً مهماً لتشكيل اتجاهات الجمهور نحو هذه القضايا وذلك حسبما أشارت دراسة (رباب رأفت، ٢٠٠٣ [١٠])

فى الوقت نفسه تشير نتائج بعض الدراسات إلى إن وسائل الاعلام والصحافة تلعب دوراً مهماً كآلية للمساءلة الاجتماعية من خلال إدارة الحوار حول القضايا والمواقف والأشخاص التى ينبغى أن تخضع للمساءلة بشكل يوفر مفاهيم جديدة وآليات جديدة يمكن من خلالها معالجة المشكلات والأسباب التى أدت اليها كما فى دراسة Michelle D. Bonner, ٢٠٠٩[١١] وتكشف نتائج الدراسات عن دور متميز لوسائل الإعلام الجديدة فى معالجة قضايا الفساد حيث تؤكد نتائج دراسة (محمد رضا محمد حبيب، ٢٠١٣ [١٢])على تفوق وسائل الإعلام الجديدة على الوسائل التقليدية فى الاستحواذ على ثقة الجمهور فيما تنشره عن قضايا الفساد خاصة فى ظل ضعف اهتمام الصحف المطبوعة بالمعالجات الاستقصائية وافتقادها للجرأة فى التعامل مع قضايا الفساد فضلاً عن تميزها فى استخدام الوثائق والصور بشكل يفوق نظيرتها التقليدية حسبما تكشف نتائج دراسة (أحمد مولود أحمد عباس،٢٠١٣ [١٣])

كما اثبتت نتائج العديد من الدراسات أن انتشار الانترنت يؤدى إلى ارتفاع مؤشرات الحكم الرشيد، حيث تتيح الفرصة للتعبير عن الاختيارات المتعددة، وتكشف المعلومات التى تعمل السلطة على حجبها، كما تساعد فى الكشف عن تجاوزات المسئولين مما يضمن تصحيح الأخطاء سواء فى المجتمعات الديموقراطية كى يضمن المسئولون إعادة انتخابهم أو فى المجتمعات الاستبدادية خوفاً من الانتفاضات الشعبية مع عدم تجاهل الاعتبارات الآخرى كمعدل النمو الاقتصادى ومستوى التعليم والإرادة السياسية وغيرها من العوامل حسبما أشارت دراسة (Daniel Stockemer Susan Khazaeli ٢٠١٣ [١٤])

**فى إطار المحور الثانى للدراسات السابقة** يمكن رصد العديد من الدراسات التى تناولت دور الصحافة فى الحد من الفساد وتعزيز قيم المساءلة والحكم الرشيدحيث تشير نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (ايمان سليمان، ٢٠١٢ [١٥])الى غياب مفهوم الحكم الرشيد عن المعالجات المقدمة فى الصحف المصرية كما أن هذه الصحف قد ركزت على المعايير ذات الصلة بالأبعاد السياسية فى الوقت الذى أغفلت فيه المعايير ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية.

كما أكدت نتائج الدراسات على أنه بدون إرادة سياسية وتوافق مجتمعى على مكافحة الفساد وإرساء قيم الحكم الرشيد فلن يكون هناك جدوى من تحقيق نظام مساءلة فاعل وذلك حسبما اشارت دراسة (مجدى حلمى، ٢٠٠٩ [١٦])

فى هذا السياق أكدت نتائج العديد من الدراسات مثل دراسة Jonathan Hassid, Jennifer N. Brass, ٢٠١٤[١٧] ودراسة Wisdom J. Tettey, ٢٠٠٦[١٨] على أن العلاقة قوية بين حرية الإعلام والصحافة والحد من الفساد فكلما زادت مساحة الحرية التى يتمتع بها الإعلام انخفضت معدلات الفساد غير أن الأمر مرتبط فى أحيان كثيرة بطبيعة الأنظمة السياسية واستقلالية القضاء فضلاً عن توفير الحماية القانونية والمهنية للصحفين العاملين فى مجالات التصدى للفساد

فى الوقت نفسه تشير دراسة (Paula M. Poindexter and Don Heider, ٢٠٠٦[١٩]إلى أن الصحافة يمكنها القيام

بوظيفة الحارس الأمين على مصالح المجتمع من خلال تقديمها متابعات أكثر فاعلية لقضايا التعليم والصحة والعلوم والفنون والثقافة، كما أكدت الدراسة على أن ممارسة هذا الدور يحتاج الى متابعة أكبر لإهتمامات الجمهور وفهم المجتمع المحلى، وتحديد المشكلات وتقديم الحلول.

وبالنظر الى دراسات المحورين نجد اهتماماً اكبر بتحليل المضمون الاعلامى فى علاقته بقضايا الفساد وقيم المساءلة والمحاسبة مع ضعف واضح للإهتمام برؤى الجمهور أو القائمين بالاتصال حول آليات تفعيل دور الصحافة فى تعزيز المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية وهو ما تسعى هذه الدراسة لتحقيقه غير أن دراسات المحورين سيتم الاسترشاد بنتائجها عند تطبيق الدراسة الحالية لرصد التأثيرات والاشكاليات والتحديات التى تواجه الصحافة فى ممارستها لأدوارها فى دعم قيم الحكم الرشيد وتعزيز المساءلة والمحاسبة من وجهة نظر القائمين بالاتصال.

**مشكلة الدراسة:**

تعتبر الشفافية والمساءلة مقومان أساسيان من مقومات الحكم الرشيد كل منهما يعزز وجود الآخر، وتعنى الشفافية ضرورة الإفصاح عن السياسات العامة المتبعة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم، كما تعنى تدفق المعلومات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها بحيث يسهل الوصول اليها للجميع، أما المساءلة فتعنى أن يخضع الجميع للمحاسبة بحكم سيادة القانون وأن يكون هناك توازن بين الأطراف المختلفة للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وقد اثبتت التجارب أن ندرة الموارد ليست هى المشكلة التى تواجه الدول النامية بل أن سوء توزيع هذه الموارد هو المشكلة الأساسية فضلاً عن سيطرة الفساد ونقص الشفافية وغياب المساءلة واغلاق منافذ المعرفة أمام المواطنين من أجلصناعة القرارات السيادية فى غرف مغلقة كل هذا من شأنه أن يفرض ثقافة تدفع للتحايل وتبرر الفساد بل وتجعل منه آلية لإدارة العمل العام ذاته فتتحول مؤسسات الدولة إلى هياكل صورية لتبرير الحكم الشمولى الذى يمتص ثروات الشعب، وتتزايد معدلات الإحباط الاجتماعى والعنف السياسى مما يؤدى الى انهيار الدولة ذاتها.

فى هذا السياق تصبح الشفافية مفهوم خال من المعنى، وتصبح المساءلة أمر غير مرغوب فيه خاصة إذا ما عمدت السلطة الى افساد الاعلاميين والصحفيين لتحجيم دورهم على صعيد كشف الفساد تحسباً لإستخدامهم فى الوقت المناسب فى محاربة الفساد على النحو الذى تريده السلطة.

فى هذا الاطار، تتحدد مشكلة الدراسة فى تساؤل رئيسى وهو كيف يقوم القائمون بالإتصال بالدور الذى تمارسه الصحافة المصرية فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة فى إطار مفهوم الحكم الرشيد؟ وما أهم العوامل المؤثرة على ممارسة هذا الدور؟ وما التحديات التى يواجهونها لتحقيق دور اكثر فاعلية للصحافة المصرية فى هذا المجال؟

**أهمية الدراسة:**

تبدو أهمية الدراسة فيما يلى:

١- ندرة الدراسات التى عنيت بدور الصحافة فى مجال نشر ثقافة الشفافية وتحقيق المساءلة ومن ثم يمكن للدراسة أن توفر رصيداً معرفياً فى هذا المجال.

٢- تصاعد الأهتمام بمفهوم الحكم الرشيد فى السنوات القليلة الماضية واعتباره أحد أكبر التحديات التى تواجه المجتمعات النامية والتى لا سبيل لمواجهتها الا بقيادة واعية تؤمن بالصالح العام، ومواطن فاعل يعرف حقوقه وواجباته، وصحافة حرة تتصدى للفساد ولا تخضع للضغوط.

٣- أن نشر الصحافة للقرارات العامة وإثارة الجدل والنقاش حولها فى حد ذاته يمثل رادعاً للفساد، وضمانة لإشاعة مناخ النزاهة، ومتطلباً لإقامة الدولة الحديثة التى يتحقق فيها إدارة الموارد بشكل كفء فى ظل التزام بتحقيق الصالح العام، وخضوع الجميع للمساءلة، وتحقيق الشفافية فى صناعة القرارت السيادية، واستقلال الأجهزة الرقابية والمؤسسات القضائية.

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة لتحقيق هدف رئيسى وهو الكشف عن تقويمات القائمين بالإتصال (مفردات العينة) لدور الصحافة فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالى:

١- الكشف عن مدى جاهزية القائمين بالإتصال فى الصحف المصرية لممارسة دورهم فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

٢- تحديد أهم العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة لهذا

الدور كما يراها القائمين بالإتصال (مفردات العينة).

٣- الكشف عن أهم التحديات والإشكاليات التى يرى مفردات العينةأنها تواجه دور الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

٤- وضع تصور لكيفية تحقيق دور أكثر فاعلية للصحافة فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

٥- المقارنة بين نتائج مجموعات النقاش ونتائج المقابلات المتعمقة فيما يطرحه المبحوثون من رؤى وتصورات واتجاهات وتقويمات تخص دور الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

**تساؤلات الدراسة:**

تسعى الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات على النحو التالى:

١- ما طبيعة الأدوار التى يعتقد القائمين بالإتصال أن الصحافة تمارسها فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة؟

٢- كيف يتأثر دور الصحافة فى تدعيم الشفافية وتعزيز المساءلة بقيم القائمين بالاتصال ومعاييرهم فى اتخاذ القرارات المتعلقة بنشر ثقافة الشفافية وتعزيز المساءلة؟

٣- إلى أى مدى تمارس الضغوط المهنية دوراً فى التأثير على القائمين بالاتصال فى ممارسة دورهم فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة؟

٤- إلى أى مدى يمتلك الصحفيون المصريون الوعى والتأهيل والتدريب الكافى لممارسة دورهم فى دعم الشفافية وتحقيق المساءلة؟

٥- إلى أى مدى نجحت الصحافة المصرية فى إقامة حوار حول القضايا المجتمعية بما يكفل تحقيق المساءلة والمحاسبة وتعزيز الشفافية؟

٦- هل يوفر النظام الإجتماعى فى مصر (بما يتضمن من عادات وتقاليد وقيم ومعايير) اطاراً يدعم ثقافة الشفافية ويعزز قيم المساءلة؟

٧- كيف يمكن تحقيق فاعلية أكبر للصحافة لدعم ثقافة الشفافية وتعزيز المساءلة؟ وما متطلبات هذا التحول؟

**الاطار النظرى للدراسة:**

تعتمد الدراسة على نظريتى المسئولية الاجتماعية وحارس البوابة الإعلامية على النحو التالى:

**١- نظرية المسئولية الاجتماعية**

تقوم فكرة هذه النظرية على التوازن بين الحرية والمسئولية فى اطار التركيز على أبعاد ثلاثة: يتصل البعد الأول بالوظائف التى ينبغى أن يؤديها الاعلام المعاصر، ويتصل البعد الثانى بمعايير الأداء، أما البعد الثالث فيتصل بالقيم المهنية التى ينبغى مراعتها فى العمل الاعلامى.

فى هذا الاطار يصبح واجباً على الصحافة مراعاة حق القارئ فى المعرفة، وتقديم التغطية الشاملة والمتكاملة للاحداث، وتنويع مصادر المعلومات، وإدارة المناقشة الحرة فى المجتمع، واحترام حقوق كل الأطراف فى التعبير عن آرائها وتغطية الاحداث وتفسيرها فى اطار له معنى يدعم وعى المواطن يدفع للمشاركة بفاعلية فى صنع القرارات[٢٠] من هنا تتصّل هذه النظرية بسياق الدراسة فاذا كانت الشفافية حق انسانى وواجب من واجبات السلطة تجاه المواطن فان المساءلة حق للمواطن تجاه السلطة وعلى الصحافة توفير المعلومات ودعم النقاش الذى يرفع وعى هذا المواطن تجاه النزاهة فى الحياه العامة مما يخلق رأى عام قادر على الدفع فى اتجاه الإصلاح وتقييد سلطة المسئولية ومنعهم من الانخراط فى الفساد.

**٢- حارس البوابة**

والتى ترى أن هناك العديد من العوامل التى تؤثر على عمل القائمين بالإتصال فى مقدمتها معايير المجتمع وقيمه وتقاليده، والمعايير الذاتية والمهنية للقائم بالإتصال ثم معايير الجمهور[٢١] فى هذا السياق ترتبط هذه النظرية بسياق الدراسة والتى تطرح عدة إشكاليات تتعلق بمدى تأثر القائمين بالاتصال بهذه المعايير عند ممارساتهم لدورهم فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة، وإلى أى مدى تتأثر تصورات ورؤى المبحوثين لطبيعة هذا الدور بما يخضعون له من ضغوط وما يحكم أدائهم من معايير مختلفة.

**نوع الدراسة ومناهجها:**

تنتمى هذه الدراسة الى النمط الكيفى الذى يهتم بالتعمق فى الظاهرة محل الدراسة وعدم الاقتصار على الرصد الكمى لها خاصة حينما لا يعطى هذا الرصد الكمى دلالات مفيدة[٢٢]

فى هذا السياق تسعى الدراسة إلى التركيز على الكيفية التى يقوم بها المبحوثين دور الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة، بالإضافة الى تحليل مقومات هذا الدور من وجهة نظر المبحوثين والكشف عن الأسباب التى تحدده على هذا

النحو، ومحاولة تقديم تصور لكيفية زيادة فاعلية استناداً الى رؤية المبحوثين.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاعلامى وذلك لمسح ممارسات واتجاهات المبحوثين إزاء دور الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة وكذلك مسح اتجاهاتهم وتصوراتهم المستقبلية إزاء آليات تفعيل هذا الدور مستقبلاً.

كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين مفردات العينة بعضها وبعض سواء فى مجموعات النقاش المركزة أو فى اطار المقابلات المتعمقة فيما يطرحه هؤلاء المبحوثين من تقييمات وتصورات ورؤى إزاء دور الصحافة فى اطار دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

**أدوات جمع البيانات:**

اعتمدت الدراسة على أدوات البحث الكيفى فى جمع بياناتها وذلك على النحو التالى:

**١- المقابلة المتعمقة:**

اجرت الباحثة عدة مقابلات متعمقة مع مجموعة من الصحفيين والقيادات الصحفية ينتمون الى مؤسسات صحفية مختلفة فى اطار أهداف الدراسة وتصميمها المنهجى حيث أفادت هذه الأداه الكيفية فى الحصول على خلفيات تفصيلية عن الأسباب والدوافع والاراء والقيم والتجارب والاتجاهات التى تشكل تصورات هولاء المبحوثين وتقويماتهم لطبيعة الدور الذى تمارسه الصحافة فى مجال الشفافية وتعزيز المساءلة.

**٢- مجموعات النقاش المركزة:**

والتى تعد من الأساليب البحثية المهمة فى البحوث الكيفية، وقد أفادت فى الحصول على تفسير للبيانات والنتائج التى كشفت عنها الدراسة بشكل اكثر عمقاً وموضوعية، كما أنها أتاحت للمبحوثين الفرصة للتعبير عن ارائهم واتجاهاتهم وتصوراتهم بشكل اكثر حرية مما افاد فى تحقيق اهداف الدراسة، فضلاً عن إمكانية المقارنة بين نتائج هذه المجموعات ونتائج المقابلات المتعمقة بشكل يكفل رصد تأثير العديد من العوامل وتفسير آلية عملها، والكشف عن العديد من التحديات والإشكاليات التى تواجه القائمين بالاتصال فى اطار ممارساتهم لدورهم فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

ويذكر أن المقابلات المتعمقة ومجموعات النقاش المركزة تعتبر من الاداوات البحثية الأكثر ملائمة فى التعامل مع مجتمع الصحفيين الذين لا يفضل الكثيرون منهم ملئ استمارات الاستبيان مما يجعل هذه الأدوات اكثر جدوى وافادة فى الحصول على معلومات من هذا المجتمع الصحفى.

وقد طبقت الدراسة على خمس مجموعات للنقاش من الصحفيين تراوح العدد داخل كل مجموعة بين ٥-٦ اشخاص حيث تمت مناقشة موضوع الدراسة مناقشة حرة فى اطار مجموعة من الأسئلة المفتوحة تم تضمينها فى دليل المناقشة الذى صممته الباحثة* لإدارة النقاش، وبلغ اجمالى المبحوثين فى هذه المجموعات (٢٧مبحوث)، كما راعت الباحثة فى تشكيل المجموعات التنوع فى سمات وخصائص المشاركين بين ذكور وإناث حيث تضمنت العينة ٢٥ مبحوث من الذكور ، و١٤ من الإناث، و تنوعت الفئات العمرية للمبحوثين بين الفئات الشابة أقل من ٣٠- ٤٠ سنة وعددهم ٢٧ بينما كان هناك ١٢ مبحوث أكثر من ٤٠ سنة ، كما تنوعت مستويات الخبرة الصحفية للمبحوثين (٣٢ مبحوث من ١٠ لأكثر من ١٥سنة خبرة) ، بينما انخفضت نسبة ذوى الخبرة المتوسطة (أقل من ١٠ سنوات) بين مفردات العينة إلى ٧ مبحوثين .

**عينة الدراسة:**

أجريت الدراسة على عينة عمدية قوامها (٣٩صحفياً) ينتمون إلى (٨صحف) مختلفة فى نمط ملكيتها وتوجهاتها الفكرية والصحفية، حيث جرى مقابلة (١٢صحفياً) من هؤلاء مقابلة متعمقة ويمثل هؤلاء قيادات صحفية ونقابية، كما طبقت الدراسة على (٢٧صحفياً) عبر أسلوب مجموعات النقاش المركزة (تم تصميم ٥مجموعات من المحررين فى ذات الصحف**ويوضح الجدول التالى توزيع مفردات العينة على الصحف:

| الصحيفة | العدد | الصحيفة | العدد |
|---|---|---|---|
| الأهرام | ٥ | المصرى اليوم | ٧ |
| الأهرام المسائى | ٤ | الشروق | ٨ |
| الأخبار | ٤ | الوفد | ٤ |
| الجمهورية | ٤ | الأهالى | ٣ |
| المجموع | ٣٩ | | |

**جدول رقم(١)يوضح توزيع مفردات العينة على الصحف المختلفة**

**وقد تم تجميع بيانات هذه الدراسة خلال الفترة من يناير حتى مارس ٢٠١٤**

**تحليل البيانات:**

تم الاعتماد على الأسلوب الكيفى فى تحليل نتائج الدراسة مع المقارنة بين نتائج مجموعات النقاش بعضها وبعض وكذلك بين مجموعات النقاش ونتائج المقابلات المتعمقة لرصد اكثر الرؤى والاتجاهات والتصورات بروزاً بين مفردات العينة وتحديد أكثر العوامل والأسباب تأثيراً حسبما يرى المبحوثين.

**مفاهيم الدراسة (٢٣)**

مفهوم الحكم الرشيد: هو الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المستمرة والمنصفة وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادىء الديمقراطية وحكم القانون.

مفهوم الشفافية: هى نقيض الغموض والسرية وتعنى على مستوى الدولة والمؤسسات التابعة لها ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور والافصاح عن السياسات العامة المتبعة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم، كما تعنى تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها بحيث يسهل الوصول إليها وتكون متاحة للجميع.

مفهوم المساءلة: تعنى أن يخضع الجميع للمحاسبة بحكم سيادة القانون وأن يكون هناك توازن بين السلطات المختلفة للدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية وترتبط المساءلة بالشفافية فى إطار أن تداول المعلومات يجعل من الممكن مراقبة نشاط الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص .... وغيرها بحيث يكون الجميع سواسية أمام القانون، ويتطلب ذلك استقلالية مؤسسات الرقابة والقضاء عن السلطة التنفيذية حيث يحتاج القانون إلى مؤسسات عدالة قادرة على تطبيقه .

**نتائج الدراسة:**

**أولاً: تقويم المبحوثين لطبيعة الأدوار التى تمارسها الصحافة فى مجالات المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية:**

تشير نتائج المقابلات المتعمقة ومجموعات النقاش إلى اتفاق المبحوثين على أن الصحافة فى اطار ممارستها لادوارها فى مجالات المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية قد نجحت فى القيام بعدة أدوار إيجابية فى مقدمتها تزويد الرأى العام بالمعلومات والخلفيات عن قضايا الفساد، كما أنها ساهمت فى وضع هذه القضايا فى بؤرة اهتمام صانع القرار واضطرته فى أحيان كثيرة إلى اتخاذ إجراءات تجاه بعض الشخصيات التى كانت تبدو فوق المساءلة والمحاسبة بل وفوق القانون بعد أن خلقت رأياً عاماً ضاغطاً على صانعى القرار لمواجهة الفساد، وربما كان هذا سبباً - كما يشير المبحوثون -من أسباب تحويل الكثير من رموز النظام الأسبق للرئيس مبارك الى المحاكمات لارضاء الرأى العام فى اعقاب ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ بعدما فتحت هذه الصحف المصرية الكثير من ملفات الفساد لهذه الرموز وطالبت بمحاسبتهم الامر الذى دفع المجلس العسكرى القائم على حكم مصر فى هذه الفترة إلى اتخاذ قرار بمحاكمة هذه الرموز تحت ضغط الرأى العام مع كامل علمه بأن التشريع المصرى لا يملك آلية محاسبتهم بشكل قانونى يكفل إقرار نظام مساءلة فاعل ورادع لهم ولغيرهم من المسئولين.

فى الوقت نفسه يرى معظم المبحوثين أن الصحافة المصرية لعبت العديد من الأدوار السلبية فى السنوات الماضية فى ممارستها لدورها فى المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية وذلك من خلال إضفاء الشرعية على بعض القرارت المتخذة لمواجهة الفساد مما أفقدها القدرة على تقديم رؤية متوازنة عن إيجابيات وسلبيات السلطة وادائها العام فى إدارة شئون المجتمع الامر الذى يعطى صورة غير حقيقية عن واقع مواجهة الفساد ومناخ الشفافية والنزاهة فى مصر، يستوى فى هذا المبحوثين فى مختلف الصحف قومية وحزبية وخاصة ولكن بدرجات متفاوته، ويضيف البعض "أن الصحافة قد مارست نوعين من "الصمت" إزاء فساد المؤسسات ورجال الاعمال الذين يمولون بعض الصحف بما يدفعونه من إعلانات الامر الذى اسهم حسبما يرى هؤلاء فى استشراء الفساد خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد غزو كثير من هؤلاء للمجال السياسى فى عصر مبارك(٢٤)

غير أن الأمر الأخطر-حسبما يشير معظم المبحوثين-هو أن تحاول الصحافة تمثل دوراً غير حقيقى فى مجال المساءلة والمحاسبة وتعزيز الشفافية من أجل مغازلة المعلنين والقراء، أو مغازلة رموز السلطة نفسها بتلميع بعض الوجوه، والتضحية بآخرين أصبحوا يمثلون أوراقاً محروقة فى لعبة السياسة والاقتصاد والنفوذ مما يجعل مساحة هذا الدور فى مجال المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية تتحدد فى ضوء قدر

المصلحة التى ستعود على الصحافة من ممارستها له خاصة اذا ما كان هذا الدور غير منضبط مهنياً وقانونياً "الآمر الذى يجعل الصحافة فى ممارستها لهذا الدور تسهم بشكل كبير فى هز ثقة المواطن بالحكومة والمسئولين وبالدولة ككل، مما يؤدى إلى تضليل المواطن وتشويه وعيه واصابته باليأس من إمكانية الإصلاح[٢٥]

فى السياق نفسه يرى المبحوثون أن هناك ادواراً إيجابية مهمة قد لا تهتم الصحافة المصرية بممارستها فى اطار تفعيل قيم المساءلة والمحاسبة منها: ضعف دورها فى تشكيل ادراك صانع القرار عن حجم الفساد فى مصر، وكذلك ضعف دورها فى خلق وعى لدى الجماهير بكيفية التصدى لهذا الفساد على المستوى الشعبى، وتضاؤل دورها فى تقديم البدائل المختلفة لمواجهة الفساد ويزداد هذا الاتجاه بين المبحوثين فى الصحف الخاصة والحزبية عنه فى الصحف القومية خاصة بين القيادات الصحفية.

**ثانياً: تقويم المبحوثين للممارسة المهنية فى مجالات المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية:**

تعكس إجابات معظم المبحوثين رؤية واضحة ورغبة فى مكاشفة الذات بحقيقةالممارسات المهنية فى اطار المساءلة والمحاسبة، ويعكس ذلك تصوراً سلبياً لممارسات الصحافة المصرية لأدوارها فى هذا المجال، فى الوقت نفسه لا يلقى معظم المبحوثين باللوم على الصحافة وحدها بل يحملون المجتمع مسئولية تردى مستوى الدور الذى تمارسه الصحافة فى مجالات المساءلة والمحاسبة خاصة فى ظل منظومة صحفية تفتقد الى الحماية المهنية والقانونية للصحفيين الذين يتصدون لقضايا الفساد مثلما تفتقد الى قانون ينظم تداول المعلومات ويحمى حق الجمهور فى المعرفة، فضلاً عن افتقاد نسبة غير قليلة من الصحفيين للمهارات والقدرات والثقافة التى تكفل لهم بناء وعى مجتمعى بآليات تفعيل قيم المحاسبة والمساءلة.

فى هذا السياق يشير معظم المبحوثين إلى أن التغطيات والمعالجات الصحفية التى تقدمها الصحافة المصرية فى اطار المحاسبة والمساءلة تفتقر فى أحيان كثيرة الى المسئولية المهنية والأخلاقية (ويزداد هذا الاتجاه بين المبحوثين المنتمين للصحف القومية بين مفردات العينة) حيث يؤكد المبحوثون على أن الصحافة المصرية على اختلاف انماطها فى كثير من الأحيان تميل إلى ممارسة دور "المحقق والقاضى" فتوجه الاتهامات وتطلق الاحكام وتميل الى التهويل والمبالغة رغبة فى إضفاء طابع الإثارة على هذه المعالجات الامر الذى يفقدها فى بعض الأحيان - كما يشير المبحوثين - مصداقيتها فى التعامل مع قضايا الفساد، كما يفقدها أيضاً القدرة فى كثير من الأحيان على ربط المعالجات المقدمة عن الفساد بمصالح الجمهور واهتماماته بشكل يسهم فى بناء وعى لدى هذا الجمهور بكيفية التصدى للفساد والمساهمة فى ممارسة ادوارهم فى مجالات المحاسبة والمساءلة كما يحدث فى المجتمعات المتقدمة وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له نتائج دراسة (ايمان سليمان، ٢٠١٢ [٢٦]

فى السياق نفسه يشير بعض المبحوثين إلى أن المعالجات الصحفية المقدمة فى اطار المحاسبة والمساءلة قد تقدم الكثير من الحقائق والبيانات غير انها تتجنب -عن عدم وعى -أو ربما عن وعى تقديم السياق الذى يجعل لهذه الحقائق قيمة ويجعل القارئ اكثر اهتماماً ووعياً وقدرة على ادراك حالة الفساد فى المجتمع يتساوى فى ذلك الصحف المصرية باختلاف أنواعها خاصة بعد أن صارت الصحف القومية تميل إلى تقليد الممارسات التى تقدمها الصحف الخاصة من أجل جذب اهتمام القارئ "مما يجعل هذا الدور متراجعاً امام أدوار التجميل والتبرير التى تمارسها هذه الصحف القومية[٢٧]

كما يرى بعض المبحوثين أن الصحف فى محاولة اجتذاب القارئ قد تضحى بالكثير من الاخلاقيات المهنية فتهتم بالرأى اكثر من المعلومة، وتشخص الاحداث دون ان تعبأ بالخصوصيات، وتستهلك طاقاتها فى النقد بعيداً عن مناقشة الأسباب والنتائج والحلول، "كما أنها قد تدخل فى صفقات سياسية تفقدها الكثير من المصداقية فى ممارسة هذا الدور فى مجالات المساءلة والمحاسبة وتعزيز الشفافية[٢٨]

غير أن هناك من المبحوثين المنتمين لصحف خاصة من يبرر قيام الصحف بذلك فى ظل التضييق الشديد على المعلومات والذى يدفع فى أحيان كثيرة الى قبول منطق صحافة التسريبات رغبة فى اجبار الأطراف المتهمة فى إعلان الحقيقة بشفافية، وكذلك رغبة فى إحراج النظام فى بعض الأحيان باخضاع رموزه الفاسدة للمحاسبة والمساءلة دفاعاً عن نفسه امام الرأى العام. ويتفق هذا فى جزء منه مع نتائج دراسة (Noami Sakr, 2010)[٢٩]ودراسة (Quing, Jie Wang, 2005)[٣٠]

**ثالثاً: تقويم المبحوثين للعوامل المؤثرة على دور الصحافة فى تدعيم الشفافية وتعزيز المساءلة والمحاسبة:**

لا يختلف المبحوثين على ان صانع القرار على كافة المستويات قد لا يؤمن بشكل كاف بأهمية دور الصحافة فى المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية، كما أنه قد يخشى هذا الدور ويسعى الى تهميشه بقدر الإمكان بما يضمن الحفاظ على الوضع الراهن غير أن المبحوثين يختلفون فيما يطرحونه من عوامل يرونها مؤثرة على ما تمارسه الصحافة من أدوار فى مجال المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية على النحو الذى يمكن تفسيره فى اطار اختلاف مستوى الخبرة الصحفية لهؤلاء المبحوثين، واختلاف انتماءاتهم الى مرجعيات صحفية وأيديولوجية.

فى هذا السياق تأتى الضغوط المهنية كأحد أهم العوامل المؤثرة مع فاعلية هذا الدور حيث تواجه الصحافة العديد من الاتهامات من قبل بعض المبحوثين بأنها كانت طرفاً فى بعض قضايا الفساد لارتباطها الوثيق بصناع القرار من ناحية ورجال الاعمال من ناحية أخرى الامر الذى جعلها "تغض الطرف فى بعض الأحيان عن ممارسة دور فاعل فى المحاسبة والمساءلة خاصة مع فتح ملفات بعض القيادات الصحفية، فضلاً عن مشاركة بعض القيادات الصحفية -كما يشير هؤلاء المبحوثين -فى تزييف الوعى بمشكلات المجتمع وقضاياه ونقاط ضعفه حماية لبعض الأنظمة وتحقيقاً لمصالح شخصية ربطتهم بهذا النظام[٣١] ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Quing, Jie Wang, ٢٠٠٥)[٣٢]

فى الوقت نفسه يرى البعض أنه خلال العصور السابقة جرى افساد ممنهج للصحفيين -أو بعضهم -من اجل جعل ادوارهم فى مجالات المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية مصطدمة بمصالحهم الشخصية، فى هذا السياق يرى هؤلاء المبحوثين أن بعض القيادات الصحفية كانت تغض الطرف عن جمع البعض بين العمل التحريرى والاعلانى بل أن بعض كبار الصحفيين ورؤساء التحرير كان يمارس العمل الاعلانى الامر الذى يدفع - حسبما يرى هؤلاء -فى اتجاه الضغط لتحويل الصحفيين الى جزء من اللعبة السياسية والاقتصادية، ويخرجهم من دائرة القدرة على المساءلة والمحاسبة، ويحجب الكثير من المعلومات فى سبيل الحفاظ على الكثير من المصالح.

فى السياق ذاته يؤكد المبحوثون فى مجموعات النقاش على ان نظام العمل وتوزيع المهام فى كثير من الصحف خاصة القومية يجعل هناك احتواء للصحفيين من قبل مصادر الاخبار مما يؤدى إلى تداخل خطوط العمل فى ظل صراع ضار بين البعض للانتشار بالتغطية الصحفية فى قطاعات معينة تمكنهم من الحصول على الكثير من المميزات التى قد تحول دون ممارستهم لدور فاعل فى هذا المجال فى ضوء هذه الوضعية التى يصير فيها الصحفى جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسة التى يغطى اخبارها وترتبط مصالحه بقياداتها ارتباطاً وثيقاً.

غير أن بعض القيادات من مفردات العينة يرفضون هذا الرأى ويحملون الصحفى مسئولية اختلاط خطوط العمل لديه ويفسرون ذلك فى ضوء ضعف تكوينه المهنيخاصة مع ضعف دور نقابة الصحفيين فى مساءلة المتجاوزين فى حق المهنة.

ويلاحظ تفاوت المبحوثين فى تقديرهم لدور علاقات العمل كأحد العوامل المؤثرة على فاعلية دور الصحافة فى مجال المحاسبة والمساءلة وتعزيز الشفافية، فى هذا الاطار يختلف المبحوثين فى مجموعات النقاش حول حدود تأثير هذه العلاقات حيث يرى البعض أن هناك بعض الصحف تفتقد لوجود معايير موضوعية للترقى وتقييم الأداء الامر الذى يؤدى الى وجود قيادات على قمة هذه الصحف تفتقد للرؤية بل ولاخلاقيات المهنة ومعايير اتخاذ القرار مما يؤثر على كفاءة دور الصحافة مع مختلف المستويات وليس على مستوى المحاسبة والمساءلة فقط.

فى الوقت نفسه تشير مجموعة أخرى من المبحوثين إلى أن علاقات العمل داخل الصحف المصرية ليست هى المؤثر الوحيد بل إن تردى الظروف الاقتصادية لكثير من الصحفيين خاصة فى بعض الصحف الخاصة، وخضوعهم لضغوط الحياه فى بعض الأحيان فى ظل افتقار للدعم المادى والنقابى كل هذا يدفع فى اتجاه تحجيم دور الصحافة فى مجالات المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية، بل ويفرض عليها -كما يرى المبحوثين -حدوداً معينة فى ممارسة هذه الأدوار فى ظل وجود مناطق محظورة للتغطية الصحفية، وانعدام فرص المنافسة المهنية الجادة بين الزملاء، وارتفاع مستوى المخاطرة فى ممارسة المهنة فى بيئة ينخفض فيها مستوى الحماية المهنية والقانونية للصحفيين الذين يتصدون لهذه الأدوار، ويأتى فى مرتبة متأخرة ما يشير اليه بعض المبحوثين من أن تصورات البعض للجمهور واحتياجاته واهتماماته انما يؤثر فى أحيان

كثيرة على حدود ممارسته لدوره فى مجالات المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية خاصة فى ظل سيطرة الاثارة على المنظومة الصحفية وغياب المساءلة فى الموضوعات الجادة الاغراق فى نشر ثقافة الاحتجاج والتحريض وفرض الرأى "الأمر الذى يهدر الكثير من طاقات الصحافة المصرية ويدفع فى اتجاه معالجات مثيرة ومتحيزة ومبتورة تستهدف استهلاك المشكلات اكثر مما تستهدف بناء وعى حقيقى لدى الجمهور يساهم فى دعم ثقافة الشفافية"(٣٣)

## رابعاً: دور السياق المجتمعى فى دعم ثقافة المساءلة والمحاسبة وتعزيز الشفافية:

يرى معظم المبحوثين أن السياق المجتمعى يحدد شكل وملامح ومستوى معين للمساءلة والمحاسبة ويفرض معايير معينة للتعامل مع القضايا المجتمعية فى اطار تعزيز الشفافية، فى هذا السياق يشير المبحوثون فى مجموعات النقاش إلى أن الكثير من صور الفساد قد اكتسبت بحكم الزمن طابعاً ايجابياً خاصة مع ظهور معالجات إعلامية فى السينما والدراما التليفزيونية تدعم الفساد وتبرر وجوده، وتحط من قيم الشرف والنزاهة فى مقابل الاعلاء من قيم المراوغة والفهلوة والكسب السريع الأمر الذى كرس -مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية -لثقافة مجتمعية تعلى من المصالح الشخصية على حساب الصالح العام. ويتفق هذا مع نتائج دراسة(Jonathan Hassid, Jennifer N Brass, 2014)(٣٤)

فى الوقت نفسه تؤكد نتائج المقابلات المتعمقة على أن سيادة هذه الثقافة التى تدفع للتحايل وتبرر الفساد قد ساعدت على تطبيع العلاقة مع الفساد على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية بل والاعلامية مما أدى -حسبما يشير المبحوثون -إلى انتهاج المجتمع لسياسة التعتيم بدلاً من الشفافية، وصارت المساءلة والمحاسبة ادوات فارغة من المعنى فى ظل احتكار السلطة، وتمتع المسئولين بسلطة مطلقة لا يخضعون فيها لمساءلة تتناسب مع حجم السلطات والصلاحيات التى يتمتعون بها، غير أن هؤلاء يؤكدون على أن الصحافة الشريفة "ظلت تحاول لانتزاع دور اكبر للمساءلة الامر الذى كان فى النهاية دافعاً لقيام ثورة ٢٥ يناير.

غير أن هناك نسبة غير قليلة من المبحوثين فى مجموعات النقاش والمقابلات ترى أنه اذا كان المناخ الثورى فى اعقاب ٢٥ يناير ٢٠١١ قد سمح بكشف الكثير من قضايا الفساد لرموز نظام مبارك غير أن هذه المعالجات افتقدت الى المهنية والأدلة والمستندات بل إن بعض الصحفيين-حسبما يشير المبحوثون -مارس دور المعارض الشرس بعد أن كان من اشد المؤيدين مما أدى إلى رفع طموحات المواطن وتوقعاته بتصحيح الأوضاع ومساءلة المتسببين عن اهدار المال العام والفساد السياسى رغم أن التشريع المصرى يفتقد الكثير من الاليات التى تكفل مواكبة هذه التوقعات الشعبية مما أدى الى حالة من الإحباط العام وفقدان الثقة فى مصداقية الصحافة وقدرتها على ممارسة دور فاعل فى مجال المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية.

فى الوقت نفسه يرى الكثير من مفردات العينة ان المزاج العام فى اعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ صار لا يقبل الاختلاف ويدفع فى اتجاه الاصطفاف وراء بعض الأفكار والمبادئ الامر الذى اصبح -كما يرى البعض -يمثل ورقة ضغط على الصحفيين الذين يؤمنون بالمساءلة مما أدى من وجهة نظر هؤلاء الى اتساع مساحة المسكوت عنه فى المجتمع المصرى مرة أخرى مراعاة للمصلحة العامة تارة، وللتعامل مع ظرف الازمة التى يمر بها المجتمع فى اعقاب٣٠ يونيو٢٠١٣ تارة أخرى، ولمواجهة الإرهاب تارة ثالثة ولأسباب أخرى كثيرة، ويضيف البعض ان هذا السياق صار يفرض معايير معينة للتعامل مع القضايا المجتمعية ويحتم "الصمت" تجاه بعض الأخطاء والممارسات ويقبل بما تسمح به السلطة فى ظل مساحة من القبول العام لهذه الممارسات تحول بين الصحافة وبين ممارستها دور فاعل فى مجال المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية.

## خامساً:تقويم المبحوثين لمدى كفاية المساحة الممنوحة للصحافة لممارسة دورها فى مجال المحاسبة والمساءلة ودعم الشفافية:

فى سياق الحديث عن مساحة الحرية التى تمارس فى اطارها الصحافة المصرية أدوارها فى تفعيل قيم المساءلة والمحاسبة والشفافية. ترى النسبة الأكبر من مفردات العينة أنها غير كافية لممارسة دور فعال الامر الذى يجعلها -كما يشير المبحوثون -تمارس دوراً تالياً لدور الأجهزة الرقابية فى كثير من الأحيان فقد تكتفى بمتابعة اخبار هذه القضايا، أو استغلال شهرة الأسماء المتورطة فيها، أو استهلاك تفاصيل واحداث هذه القضايا فى اطار سيطرة طابع الاثارة على معالجة مثل هذه القضايا الامر الذى يفقد الصحافة المصرية

-كما يرى المبحوثون-كثيراً من قدرتها على تفجير هذه القضايا وجمع الأدلة والشواهد وتسليط الضوء على الأخطاء بشكل قانونى يسمح بتصحيح المسار أولاً بأول. ويتفق هذا مع نتائج دراسة كل من (ايمان سليمان،٢٠١٢ [٣٥])و(مجدى حلمى، ٢٠٠٩ [٣٦])

فى الوقت نفسه هناك نسبة ضئيلة من المبحوثين ترى أن الصحافة المصرية تلعب دوراً مهماً وحيوياً فى تسليط الضوء على كثير من الممارسات السلبية كاستغلال النفوذ والسلطة مثلاً "مما ترتب عليه تغيير العديد من القيادات فى الفترة السابقة بعد أن كشفت الصحافة النقاب عن فسادهم فى إدارة مناصبهم العامة"[٣٧].

فى هذا الاطار يشير الكثير من المبحوثين الى ان العلاقة بين الصحافة والسلطة فى مصر تلعب دوراً مهماً فى تحديد طبيعية الدور الذى تمارسه الصحافة (أياً كان نمط ملكيتها) فى مجال المساءلة والمحاسبة الأمر الذى يجعل بعض المبحوثين يؤكدون على أن تصحيح مسار هذه العلاقة متطلب رئيس لتفعيل دور الصحافة فى ممارسة أدوارها فى مجال المساءلة والمحاسبة. ويتفق هذا مع نتائج دراسة كل من (اميرة ناجى، ٢٠١١[٣٨]) ودراسة محمد رضا، ٢٠١٣[٣٩].

**سادساً: تقويم المبحوثين لمدى امتلاك الصحفيين المصريين للوعى والتأهيل والتدريب الكافى لممارسة دورهم فى دعم الشفافية وتحقيق المساءلة:**

يشير المبحوثون إلى افتقاد بعض الصحفيين المصريين لثقافة المساءلة والمحاسبة وافتقادهم كذلك إلى التأهيل والتدريب بالقدر الكافى الذى يسمح لهم بممارسه هذا الدور، فى هذا الإطار تكشف نتائج الدراسة عن أن نسبة غير قليله (ما يقرب من ثلث العينه) من مفردات العينه لم تحصل على اية دورات تدريبية فى مجالات الصحافة الاستقصائية، ومهارات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، الأمر الذى يكشف عن أن هذه النسبة من العينة تحاول ممارسة دورها فى تحقيق المساءلة ودعم الشفافية استناداً إلى الخبرة و الحس الصحفى وليس استناداً إلى المعرفه المتخصصة والتأهيل المهنى مما يؤثر على كفاءة هذا الدور ويفقده الكثير من القدرة على تحقيق اهدافه.

فى الوقت نفسه تشير النسبة التى حصلت على بعض التدريب فى هذا المجال إلى أن ذلك تم بجهد شخصى رغبة منهم فى التميز فيما يقدمونه من تغطيات مع أن النسبة الأكبر منهم تعمل فى صحف خاصه بعضها يمتلك مراكز للتدريب الصحفى كالمصرى اليوم الأمر الذى يشير إلى أن المنظومة الصحفية المصرية لازالت لا تؤمن بشكل كافى بجدوى التأهيل والتدريب مما يفقدها الكثير من التأثير فى عالم أصبح يؤمن بالتخصص والجودة فى مختلف المجالات .

فى الوقت نفسه تكشف نتائج المقابلات ومجموعات النقاش عن إختلاف فى مستوى الوعى والمعرفةبمفهوم المساءلة والمحاسبة والشفافية، بل و مفهوم الحكم الرشيد ذاته، حيث تظهر أن نسبة لا يستهان بها من مفردات العينة(ما يقرب من ثلث العينة) ليس لديها مفهوم محدد وواضح للحكم الرشيد ومعايير هذا الحكم، كما أن هناك عدد محدود من المبحوثين لديهم مفهوماً عاماً لمصطلحات المساءلة والمحاسبة والشفافية لكنها لا تدرك محددات هذه المصطلحات ومكوناتها ومن ثم فإن هذه النسبة كثيراً ما تقصر دور الصحافة فى مجالات المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية على الشق الرقابى لهذا الدور فى حدود مفهوم كشف الفساد.

فى هذا السياق يرى بعض المبحوثين أن كثيراً من القضايا التى تعكس دور الصحافة فى مجال المساءلة والمحاسبة "انما يتم النشر عنها بالصدفة ونادراً ما يتم التخطيط لها أو يكون وراء نشرها سياسية للمعالجة تحددها الصحيفة"[٤٠]فى هذا الاطار يؤكد البعض على أن من الصحفيين من "لا يعرف فى معظم الأحيان كيف يوظف المعلومات، وكيف يبسطها، وكيف يقرأ ويحلل الأرقام وغيرها من المهارات التى لا تتحقق المساءلة الحقيقة بدونها"[٤١]الامر الذى يتطلب اهتماماً مكثفاً بمنظومة التدريب والتأهيل للجماعة الصحفية بشكل يكفل لها ممارسة أدوارها بشكل اكثر كفاءة وفاعلية.

ويتفق المبحوثون فى مجموعات النقاش والمقابلات المتعمقة على أن هناك افتقار ايضاً للتدريب على القيم المهنية التى تتطلبها ممارسة أدوار المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية خاصة مع سيطرة ما يسمى بصحافة "الفيس بوك" والتى تفرض منظومة مهنية لا تعنى كثيراً بالدقة والاكتمال والاسناد وغيرها من المعايير التى لا يمكن للصحافة ممارسة دورها فى المحاسبة والمساءلة بدونها، وإن كان هناك بين المبحوثين فى مجموعات النقاش من يرى ان الاعلام الإلكترونى وشبكات التواصل الاجتماعى قد اتاحت مساحة اكبر للشفافية أو أجبرت المجتمع على إتاحة هذه المساحة خاصة مع صعوبة

الاخفاء والتعتيم فى ظل وجود هذه الشبكات. ويتفق هذا مع نتائج دراسة(Suzan Khazaeli, Daniel Stockemer, 2013)[٤٢].

**سابعاً: تقويم المبحوثين لمدى نجاح الصحافة المصرية فى إقامه حوار حول القضايا المجتمعية بما يكفل تحقيق المساءلة والمحاسبة ودعم الشفافية:**

فى هذا الاطار تشير نتائج الدراسة إلى اعتقاد النسبة الأكبر من مفردات العينة فى مجموعات النقاش والمقابلات فى أن الصحفى فى مصر ليست لديه الحرية الحقيقية لكى يكتب ما يتصور أنه صحيح من وجة نظره، حيث يؤكد معظم المبحوثين على أن الصحافة قد تُستخدم كأداه فى الحرب السياسية الدائرة بين القوى المختلفة فى المجتمع بدلاً من إستخدامها كوسيلة لإدارة حوار خلاق بين أطراف المجتمع ومؤسساته. فى هذا السياق -كما يشير هؤلاء " -يدهس" الجميع القيم المهنية، ويدهسون ايضاً حرية الصحفى الذى يجد نفسه مضطراً للتضحية باستقلاله المهنى و الفكرى والسياسى فى أحيان كثيره تحت زعم الحفاظ على المصلحة العامة (وتأتى هذه النتيجة لتؤكد ما توصلت اليه نتائج دراسة ايمان سليمان، ٢٠١٢[٤٣]

أن هناك نسبة قليلة من المبحوثين ترفض هذا الرأى وترى أن الصحفى فى مصر يحاول انتزاع مساحة الحرية التى يعمل فى اطارها و يرفض الأستسلام للأمر الواقع ويدخل فى صراعات كثيره حفاظاً على الحرية والمهنية سواء كان هذا الصراع مع السلطةالسياسية أو حتى ملاكالصحف الخاصة (ويتفق هذا مع نتائج دراسة Jonathan Hassid & Jennifer N Brass ٢٠١٤[٤٤]و دراسة Noami Sakr ٢٠١٠[٤٥].

ويتفق معظم المبحوثين على أن الصحافة المصرية تواجه إشكالية كبيرة فى قدرتها على إدارة حوار عادل وشامل ومتكامل حول قضايا المجتمع خاصة فى هذه المرحلة حيث يؤكد هؤلاء على أن الصحافة المصرية قد لا تستطيع تحقيق التدفق الحر للمعلومات فى المجتمع خاصة فى ظل الإحتكار الرسمى للمعلومات والسيطرة على مصادرها، ويزداد هذا الاتجاه بين الصحفيين الأصغر سناً والمنتمين إلى منظومة الصحف الخاصة من مفردات العينة.

فى الوقت نفسه يؤكد هؤلاء المبحوثين على أن الصحافة المصرية قد تواجه أيضا مشكلة فى تنوع المضمون المقدم إلى الجمهور مما يقيد حرية هذا الجمهور فى الاختيار و يفرض وجهات نظر معينة ومن ثم يبدو الأمر -كما يشير المبحوثين فى مجموعات النقاش -حريةشكلية فى إدارة حوار حول قضايا المجتمع. ظاهره التنوع والتعدد وباطنه التضليل خاصة فى ظل مناخ عام صار يرفض الاختلاف. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت اليه (دراسة Michelle D. Bonner ٢٠٠٩[٤٦]والتى تؤكد على أن الصحافة تلعب دوراً مهماً كآلية للمساءلة من خلال إدارة الحوار حول القضايا والموقف والأشخاص التى ينبغى أن تخضع للمحاسبة وربما يمكن تفسير هذا الاختلاف بين النتيجتين فى ضوء افتقار نسبة غير قليلة من مفردات العينة للوعى بمفهوم المساءلة ومعايير الحكم الرشيد بشكل عام، وعدم حصولهم على تدريب فى هذا المجال، فضلاً عن ترسانة القوانين التى تحول دون نشر الكثير من المعلومات التى يحتاجها الصحفى للمارسة دور فاعل فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

ورغم أن وسائل الإعلام الحديثة والاجتماعية توفر فيضاً واسعاً من المعلومات حول مختلف القضايا -كما يشير المبحوثين-فإن نتائج المقابلات ومجموعات النقاش تختلف حول ما اذا كان هذا الفيض من المعلومات قد خلق معرفه أكثر لدى الجمهور أو خلق تشويشاً؟! مما يؤكد كما يشير بعض المبحوثين على أن مشكلة الصحافة فى هذا العصر المعلوماتى لم تعد فيندرة المعلومات فقط ولكن فى عدم توفرها بطريقة يمكن الاستفادة منها فى بناء وعى المواطن وتحقيق المعرفة للمجتمع.

فى هذا لسياق يرى بعض المبحوثين أن الصحفى فى مصر يحاول الإجتهاد فى تحديد ماهية المعلومات التى يحتاج إليها الجمهور لكى يشارك بفاعلية فى تنمية المجتمع و تطويره، غير أن البعض قد لا يهتم كثيراً بجودة المعلومات التى تقدمها صحفهم، بل صار لدى البعض توجه عام بإغراق الجمهور فى المعلومات المتعلقة بالفضائح والجنس والجريمة والرياضة باعتبارها المعلومات الأكثر رواجاً، وهناك من يتبع مبدأ "الفبركة" و يختلق المعلومات ويستخدم وسائل غير اخلاقية فى الحصول عليها فى هذا الإطار قد "يتحول حق الجمهور فى المعرفة الى مجرد سلعة"[٤٧]

ويختلف المبحوثون داخل مجموعات النقاش حول مساحة المسكوت عنه فى المجتمع المصرى حيث يرى البعض أن الإعلام الاجتماعى ضيق هذه المساحة بشكل كبير غير أن البعض الآخر يرى أنه رغم وجود وسائل الإعلام الاجتماعى فأن حق

المواطن فى المعرفة مازال مقيداً، بل أن مستوى الشفافية وتداول المعلومات سواء عن نشاط الحكومة، أو المجتمع المدنى أو القطاع الخاص لم يصل بعد للمستوى الذى يحقق للجمهور القدرة على الفهم و اتخاذ القرار فى الوقت المناسب.ويختلف هذا مع نتائج (دراسة Suzan Khazaeli & Daniel Stockemer ٢٠١٣[٤٨])و(دراسة أحمد مولود عباس، ٢٠١٣[٤٩])و(دراسة محمد رضا حبيب، ٢٠١٣[٥٠])والتى أكدت على أن وسائل الإعلام الحديثة والانترنت من خلال قدرتها على كشف المعلومات أصبحت تمثل عنصر ضغط على الحكومات فى تحسين الأداء خاصة فى ظل عدم قدرة هذه الحكومات على السيطرة على هذه الوسائل ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين نتائج هذه الدراسات والدراسة الحالية فى اطار أن تفعيل قيم الحكم الرشيد كالشفافية والنزاهة والمساءلة إنما يرتبط بعوامل آخرى من وجهة نظر الباحثة فى مقدمتها توافر الإرادة السياسية التى تدفع فى اتجاه تعزيز الشفافية ودعم المساءلة ،وتوفر الوعى لدى الإعلاميين والمواطنين لمفهوم الحكم الرشيد ومعايير تطبيقه.

وتؤكد نتائج المقابلات المتعمقةعلى أن طريقة صناعة القرارات السيادية فى مصر لم تتغير رغم قيام ثورتين عظيمتين، فمازال هناك تعتيم على الكثير من الممارسات والإتفاقات، والنفقات، والشراكات،ومازال هناك إهدار للقانون، وتهميش لدور المواطن، وانتهاك لحريات قطاعات واسعة من الفقراء ومعدومى القوة لحساب اصحاب السلطة والنفوذ ومازال المواطن يفتقد للقدرة على مساءلة الحكومة والجيش والشرطة وغيرها من مؤسسات الدولة، "ومازال النشر عن بعض القضايا لا يخلق تنويراً بقدر ما يخلق حالة ضبابية لدى الرأى العام[٥١]

**ثامناً: أهم متطلبات تحقيق دور أكثر فاعلية للصحافة فى مجال المحاسبة والمساءلة وتعزيز الشفافيةمن وجة نظر المبحوثين:**

تكشف نتائج الدراسة عن اتفاق المبحوثين فى مجموعات النقاش والمقابلات المتعمقة على متطلبات تحقيق دور أكثر فاعلية للصحافة فى مجال المحاسبة والمساءلة وتعزيز الشفافية، وإن كان هناك اختلاف بينهم فى ترتيب أولوية هذه المتطلبات، فى هذا الاطار يجمع المبحوثين على أن تصحيح مسار العلاقة بين الصحافة والسلطة من جانب والصحافة والرأى العام من جانب آخر هو أول متطلبات تحقيق هذه الفاعلية بحيث يمكنللقائمين بالإتصال التحرر من الضغوط التى تمارسها هذه السلطة على الصحافة سواء كانت سلطة سياسية أو سلطة رأس المال أو سلطة الأفكار الايديولوجية أو حتى سلطة "المزاج العام" للمجتمع، فى الوقت نفسه يؤكد المبحوثين على أنه يجب استعادة ثقة القارئ مرة أخرى بعد أن فقده التحيز والممارسات غير المسئولة هذه الثقة الامر الذى جعل كثير من الأدوار التى تمارسها الصحافة تفقد قيمتها خاصة الفترة التى تلت ثورة ٢٥ يناير.

فى هذا السياق يرى المبحوثون أن لا فاعلية لهذا الدور بدون تحرير الإعلام المصرى بمجمله من كافة القيود التى تكبله بحيث يمكن لهذا الإعلام طرح كافة التساؤلات التى يحتاج المجتمع لاجابة عنها، والحصول على تفسيرات لكل ما تمارسه السلطة، وإدارة حوار مجتمعى حقيقى حول كل القضايا، وتحقيق مساحة من القبول العام للقرارات والاولويات وآليات التنفيذ.

كما يؤكد المبحوثون على ضرورة تدعيم التعددية الصحفية بحيث تعكس خريطة القوى والجماعات القائمة فى المجتمع واتجاهاتها على أن يصاحب ذلك "تدعيم لمبدأ الشفافية حتى لا يتم الاحتيال على العقول بحكم الجهل أو التعتيم لأهداف خاصة[٥٢]

ويأتى فى المرتبة الثانية فى قائمة الأولويات التى يتفق عليها المبحوثون لمتطلبات لتحقيق دور فاعل للصحافة فى مجال المحاسبة والمساءلة وتعزيز الشفافية ضرورة تعزيز قدرات ومهارات الصحفيين بشكل يدعم المعالجات المتعمقة والاستقصائية للاحداث والقضايا بعيداً عن منطق الاثارة فى التعامل مع المشكلات المجتمعية، فى الوقت نفسه "اتفاق الجماعة الصحفية على آلية المحاسبة لمن يخرج على آداب واخلاقيات المهنة انطلاقاً من قاعدة أن فاقد الشئ لا يعطيه[٥٣]فضلاً عن التصدى لكل محاولات افساد الصحفيين ومواجهة ما يسمى بصحافة "المظروف" بعمل نقابى حقيقى يرفع من شأن المهنة ويواجه فقر الصحفيين.

فى المرتبة ذاتها يأتى تأييد المبحوثين على ضرورة الإسراع فى اصدار قانون المعلومات، بل هناك من يرى "ضرورة مراجعة البنية التشريعية للقوانين المصرية كاملة وإقرار حق المجتمع فى تداول المعلومات بحرية لكافة الفئات واعتبار الحق فى

المعلومات حق انسانى مكفول لجميع المصريين بعيداً عن المصطلحات الفضفاضة المتعلقة بهيبة الدولة أو اسرارها العسكرية أو امنها القومى[٥٤] بالإضافة الى سرعة اصدار قانون لحماية الشهود، وتعديل قانون الوظيفة العامة، وإقرار مبدأ استقلال الجهات الرقابية عن السلطة التنفيذية لضمان نزاهة قراراتها.

غير أن نتائج الدراسة تكشف عن تراجع بعض المتطلبات فى قائمة الأولويات التى طرحها المبحوثين لتحقيق دور أكثر فاعلية للصحافة فى مجال المحاسبة والمساءلة وتعزيز الشفافية مثل تفعيل دور المجتمع المدنى ومنظماته رغم أنه احد آليات دعم دور الصحافة فى هذا المجال، وكذلك الزام الجهات الرقابية بنشر تقاريرها فى وسائل الإعلام وتوسيع نطاق تداولها عبر المواقع الأكترونية،وزيادة اعتماد الصحافة على هذه التقارير كمصادر للمعلومات، وتفعيل وعى الإعلاميين بمعايير الحكم الرشيد فى اطار من الوظائف والمعالجات غير التقليدية وغير المتحيزة، وأخيراً الابتعاد عن تسيس القضايا، غير أنه يمكن تفسير هذا التراجع لهذه المتطلبات فى ضوء أن نسبة غير قليلة من مفردات العينة لم تحصل على أى تدريب فى مجال المحاسبة والمساءلة وتدعيم الشفافية ومن ثم فهى لا تدرك بالقدر الكافى أهمية دور المجتمع المدنى فى نشر ثقافة المساءلة وتدعيم حق المجتمع فى المعرفة، وكذلك أهمية الاعتماد على التقارير والدراسات كأحد آليات تحقيق المساءلة.

**خاتمة الدراسة:**

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن تقويمات عينة من القائمين بالإتصال فى الصحف المصرية لدور الصحافة فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة، والعوامل المؤثرة على هذا الدور من وجهة نظرهم، وأهم الإشكاليات التى تواجههم والمقترحات التى يقدمونها لتفعيل دور الصحافة فى هذا المجال، وفى ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة يمكن بلورة مجموعة من النتائج العامة على النحو التالى:

١- كشفت نتائج الدراسة عن سيادة نمط من التصورات السلبية لدى مفردات العينة عن طبيعة الأدوار التى تمارسها الصحافة المصرية فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة مما يجسد اتجاها عاماً بعدم الرضا عن الممارسات الصحفية التى تشكل ابعاد هذا الدور اياً كانت طبيعة الصحف التى يعمل فى اطارها مفردات العينة، الأمر الذى يعنى أن هناك إشكاليات عامة تحيط بهذا الدور وبآليات ممارسته وبمتطلبات تحقيقه، رغم تأكيد المبحوثين على نجاح الصحافة فى الدفع بقضايا الفساد فى بعض الأحيان إلى بؤرة اهتمام صانع القرار وتكوين رأى عام يمثل قوة ضغط عليه لاتخاذ إجراءات فاعلة تجاه هذا الفساد والمتورطين فيه.

٢- فى اطار الرؤية السلبية التى يطرحها المبحوثون لدور الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة يشير هؤلاء إلى أن أهم السمات التى تميز المعالجات الصحفية المقدمة فى هذا الاطار: أنها تفتقد فى أحيان كثيرة للمصداقية والمعايير المهنية، فضلاً عن افتقادها فى بعض الأحيان لعنصر التحليل الذى يمنح الجمهور تصوراً لما يحدث ويضع سياقاً معرفياً وخلفية تفسيرية تمكن من نقل صورة موضوعية ونزيهة لما يحدث، الأمر الذى يطبع هذه المعالجات المقدمة فى اطار المساءلة بطابع الاثارة ويجعلها فى كثير من الأحيان تأتى استجابة لما تفرضه اعتبارات السلطة، غير أن المبحوثين على اختلاف انتماءاتهم لا يُحملون الصحافة وحدها مسئولية هذا الخلل، كما انهم يختلفون فى تقدير قيمة العوامل المؤثرة على هذه الوضعية.

٣- فى هذا السياق تظهر نتائج الدراسة أن ثقافة المساءلة منتج مجتمعى تقع مسئولية تحقيقه على كل مؤسسات التنشئة فى المجتمع، ومن ثم إن لم يكن المجتمع يدعم هذه الثقافة فإنه يصعب على الصحافة خلقها وترسيخها، فى هذا الاطار يشير المبحوثون المنتمون لصحف خاصة إلى أن المناخ العام يدفع للتحايل، ويبرر الفساد، ويحتم الصمت إزاء بعض الأخطاء والممارسات تحت زعم الحفاظ على المصلحة العامة، بينما يشير صحفيوا الصحف القومية إلى أن الصحافة لا تمتلك القوة الكافية التى تمكنها من أداء دور فاعل فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة خاصة بعد أن طال الفساد المؤسسات الإعلامية ذاتها وأصبحت طرفاً فى اللعبة السياسية بشكل مباشر عبر الارتباط برموز النظام، أو بشكل غير مباشر بدخولها طرف فى الصفقات السياسية حسبما يشير عينة المبحوثين من الصحف الحزبية.

٤- فى السياق ذاته يتفق المبحوثون رغم اختلاف انتماءاتهم الصحفية على أن النظام المصرى فى مجمله لا يؤمن بمبدأ الشفافية ولا يدعم ثقافة المساءلة ولا يوفر نظاماً رادعاً للمحاسبة بما ينعكس بشكل سلبى على دور صحفى يدعم

الشفافية شكلاً ويؤيد ثقافة المساءلة بقدر المصلحة التى ستتحقق من ورائها مما يخلق حالة من التشويه لوعى المواطن فى ظل بيئة تؤمن بالابتزاز والمبالغة والتشهير، وترسخ للتنميط وترفض التنوع ويبرر الفساد ويحتم الصمت إزاء بعض الأخطاء والممارسات تحت زعم الحفاظ على المصلحة العامة.

٥- يختلف المبحوثون حول مدى جاهزية القائمين بالاتصال فى الصحف المصرية لممارسة دور فاعل فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة، حيث يشير البعض من المنتمين للصحف القومية إلى ضرورة تفعيل وعى الصحفيين بمعايير الحكم الرشيد ومتطلبات المساءلة وأهمية الشفافية فى اطار من الوظائف والمعالجات غير التقليدية وغير المتحيزة، بينما يرى البعض الآخر من المنتمين للصحف الخاصة والحزبية أن المشكلة لا تكمن فى عدم توافر الوعى أو المهارات لدى الصحفيين بقدر ما تكمن فى افتقاد الحماية المهنية والقانونية التى تكفل لهم بناء وعى مجتمعى بآليات تفعيل قيم المحاسبة والمساءلة، غير أن الواقع يؤكد غياب الوعى المؤسسى بضرورة بناء مهارات وقدرات القائمين بالاتصال خاصة وان نسبة غير قليلة من المبحوثين لم تحصل على تدريب متخصص على هذه الأدوار مما يؤكد أن الخبرة والحس الصحفى مازال العامل الحاكم فى أداء الصحافة لكثير من أدوارها رغم امتلاك بعض المؤسسات الصحفية مراكز للتدريب الصحفى.

٦- تتعدد الإشكاليات التى يرى المبحوثون أنها تؤثر على كفاءة دور الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة، كما يختلف المبحوثون فى تقديرهم لأهمية هذه الإشكاليات وطبيعة تأثيرها، فى هذا الاطار تكشف الدراسة عن تزايد تأثير الضغوط المهنية لدى الصحفيين العاملين فى صحف خاصة فى اطار ممارستهم لهذا الدور بينما يشير الصحفيين بالصحف القومية إلى تأثير أكبر للسياسات التحريرية لهذه الصحف القومية خاصة ما يتعلق بموقع هذه المؤسسات من عمليات المساءلة فى ضوء علاقتها بالسلطة السياسية، فضلاً عن تأثير الإعلان ومصادر الاخبار ونمط علاقات العمل فى تحجيم دور الصحافة فى هذا الاطار.

غير أن الملاحظ فى هذا السياق هو تراجع معايير الجمهور كأحد المحددات التى تؤثر على فاعلية هذا الدور وربما يعكس ذلك مساحة الفجوة بين القائمين بالإتصال والجمهور والتى تجعل هؤلاء القائمين بالاتصال لا يهتمون كثيراً بتلبية توقعات الجمهور عن دور الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة، فى الوقت نفسه يتفق المبحوثون فى الصحف الخاصة والحزبية على أن تدنى المستوى الاقتصادى لكثير من الصحفيين وخضوعهم فى أحيان كثيرة لضغوط الحياه فضلاً عن ضعف الحماية المهنية والقانونية وارتفاع معدلات مخاطر المهنة، والافتقار إلى دور حقيقى لنقابة الصحفيين فى تقديم الدعم المادى والمعنوى للصحفيين الذين يتصدون لمواجهة قضايا الفساد كلها عوامل تؤثر على فاعلية هذا الدور الذى تمارسه الصحافة فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة.

٧- يختلف ترتيب المبحوثين للتحديات التى تواجه الصحافة فى ممارستها لدورها فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة فى ضوء اختلاف الانتماءات الصحفية للمبحوثين ومستويات خبراتهم فى ممارسة المهنة، فى هذا السياق تشير النسبة الأكبر من صحفى الصحف الخاصة والحزبية إلى أن التحدى التشريعى هو التحدى الآهم فلا يمكن -من وجهة نظر هؤلاء- ممارسة هذا الدور بدون ضمانات قانونية تكفل الحماية القانونية للصحفى وتمنحه حق الحصول على المعلومات وتجرم منعها، فى الوقت نفسه يرى الصحفيون المنتمون للصحف القومية أن تصحيح مسار العلاقة بين الصحافة والسلطة الحاكمة هو التحدى الأكبر لتحقيق دور أكثر فاعلية فى دعم الشفافية وتعزيز المساءلة، بل أن بعضهم يذهب لأكثر من هذا حيث يشير البعض إلى ضرورة استقلال الصحافة استقلالاً مطلقاً عن كل جماعات المصالح فلا يكون الولاء إلا للقارئ وللصالح العام الذى يحتم خضوع الصحافة فى حد ذاتها للمساءلة من قبل المجتمع.

**مقترحات الدراسة :**

فى ضوء نتائج الدراسة يمكن بلورة مجموعة من المقترحات لتفعيل دور الصحافة فى مجال تعزيز المسائلة ودعم الشفافية على النحو التالى:

١- توعية الرأى العام بقيم المساءلة والشفافية مع التأكيد على دور المواطن فى مكافحة الفساد والتصدى لمظاهره على أن يتم ذلك فى اطار مجتمعى منتظم يهدف إلى التأسيس لثقافة مجتمعية تؤمن بالمكاشفة وتقر آليات موضوعية للثواب والعقاب فى اطار من المساواة والعدالة التى تضمن تحقيق معايير الحكم الرشيد (الشفافية-المساءلة-سيادة القانون-تحقيق الصالح العام -المشاركة فى صناعة القرارات).

٢- إعداد وتنظيم برامج تدريبية تهدف الى بناء قدرات ومهارات الصحفيين فى مجال دعم الشفافية وتعزيز المساءلة على أن يتم ذلك بجهد مؤسسى عبر الصحف ذاتها وكذلك عبر نقابة الصحفيين.

٣- توفير الحماية المهنية والقانونية للصحفيين مع توفير آلية تضمن التزامهم بالمعايير الاخلاقية والمهنية خاصة فى أوقات الأزمات بما يضمن تحقيق التنوع باعتباره خطوة مهمة لضمان الشفافية وحماية حق القارئ فى المعرفة.

٤- سرعة اصدار قانون تداول المعلومات مع تحديد متطلبات حجب بعض المعلومات تحديداً دقيقاً حتى لا يتم تفسير هيبة الدولة والأمن القومى وغيرها من المصطلحات تفسيرا ذاتياً يتخذ كذريعة لتوسيع نطاق المسكوت عنه فى المجتمع.

٥- عملية المشاركة المجتمعية والشعبية فى المساءلة مع الاهتمام بتوفير برامج التربية الاعلامية التى تمكن المواطن من فرز المعلومات التى يقدمها هذا الإعلام بشكل يكفل لهذا المواطن التمييز بين المعلومات والشائعات.

المراجع:


١- عيسى عبد الباقى، الصحافة فى وفساد النخبة: دراسة الأسباب والحلول، ط1) العربى للنشر، (2005ص 104.

٢- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحكم الرشيد راجع كل من:

- ايمان محمد سليمان، معايير الحكم الرشيد لدى وسائل الاعلام المصرية : دراسة تطبيقية على عينة من الصحف القومية والحزبية والمستقلة، ماجستير (جامعة القاهرة، كلية الاعلام، (2012

- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة على الجزائر ( (2010 – 2000دكتوراه (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، (2012

3- Norris, Pippa, Global Political Com.,: Good Governance, Human Development and Mass Com., In Frank Esser and Barbara PFetschleds.) Comparing Political Com.,: Theories, Cases and Challenges (London: Cambridge Univ., Press 2004) P.2

٤- عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد فى مصر: كيف جرى افساد مصر والمصريين ( (2010 – 1974ص) 1القاهرة: دار الشروق، (2011 ص.22

٥- اميرة ناجى محمد، الخطاب الصحفى تجاه قضايا الفساد فى الصحف المصرية فى الفترة من ( 2004حتى ( 2007ماجستير غير منشورة (جامعة القهارة: كلية الإعلام، .(2011

٦- عيسى عبد الباقى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد: دراسة تحليلة وميدانية (جامعة جنوب الوادى: كلية الاداب، .(2004

7- Zhu, Jiangnan. and Zhang, Guang. "Uncover it or hide it? Media Exposure of Corruption across Provinces in China" Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science.

Available at: http://citation.allacademic.com/meta/p361926_index.html□

8- Quing – Jie Wang, Transparency in Grey Box of China's Environmental Governance: A Case study of print media coverage of an Pearl River Delta Region, Journal of Environment and development, Vol., 14, No. 2 (2005), PP. 278-312.

9- Naomi Sakr, News Transparency and the Effectiveness of reporting from Inside Arab Dictatorships, International Communication Gazette, Vol. 72, No. 1 (2010), PP. 35-50.

١٠- رباب رأفت، دور الصحف المستقلة فى تشكيل اتجاهات الشباب الجامعى نحو قضايا الفساد، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى التاسع بعنوان اخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مايو 2003ص. .384 – 355

11- Michelle D. Bonner, Media as social accountability: The case of police violence in Argentina, The International Journal of PressPolitics, Vol. 14, No. 3, 2009, PP. 296 – 312.

١٢- محمد رضا محمد حبيب، معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد فى مصر: دراسة للمضمون والقائم بالإتصال والجمهور، دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، .(2013

١٣- أحمد مولود أحمد عباس، معالجة الصحف الالكترونية العراقية لقضايا الفساد فى العراق، ماجستير (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، .(2013

14- Susan Khazaeli & Daniel Stockemer, The Internet: A new route to good governance, International Political Science Review, Vol. 34, No. 5, 2013, PP. 463 – 482.

١٥- ايمان محمد سليمان، معايير الحكم الرشيد لدى وسائل الإعلام المصرية، مرجع سابق.

١٦- مجدى حلمى، المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الرشيد، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المساءلة وتعزيز الحكم الرشيد فى اليمن، منظمة صحفيات بلا قيود فى الفترة من 6 – 4يوليو 2009متاحة على الرابط التالى:

www. womenpress.netarticles.php?id=218

17- Jonathan Hassid & Jennifer N Brass,Scandals, Me-

dia and Good Governance in China and Kenya, Journal of Asian and African Studies, 2014, PP. 1 – 18.

18- Wisdom J. Tettey: The politics of Media Accountability in Africa: An Examination of Mechanisms and Institutions, International Communication Gazette, Vol. 68, No. 3, 2006, PP. 229-248.

19- Paula M. Poindexter and Don Heider, Watchdog or Good Neighbour The Public'sExpectations of Local News, The Harvard International Journal of PressPolitics, Vol. 11, No. 1, 2006, PP. 77-88.

٢٠- لمزيد من التفاصيل راجع:

- سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام، ط) 1الامارات العربية)، مكتبة الفلاح، 2002ص .109 – 102

٢١- لمزيد من التفاصيل راجع كل من:

- حسن عماد مكاوى، الإتصال ونظرياته المعاصرة، ط) 9الدار المصرية اللبنانية، ?(2010ص .329 – 314

- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط) 3القاهرة: عالم الكتب، (2003ص.307 – 297

٢٢- لمزيد من التفاصيل حول الدراسات الكيفية والأساليب البحثية المستخدمة فيها راجع:

- محمد عبد الحميد، البحث العلمى فى الدراسات الإعلامية، ط١ )القاهرة: عالم الكتب، (2000 ص .309 – 279

- شيماء ذو الفقار، مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية فى الدراسات الإعلامية، ط) 1القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، (2009ص 191 – 218.

٢٣- تم الاعتماد فى صياغة هذه المفاهيم على المراجع التالية:

- مجدى حلمى، المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الرشيد ، مرجع سابق

- ايمان محمد سليمان، معايير الحكم الرشيد لدى وسائل الإعلام المصرية، مرجع سابق

Camaj, Lindita. "Media freedom and corruption: - Media effects on governmental accountability in 133 countries" Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, , Aug 04, 2010

*تم تحكيم هذا الدليل بالإضافة إلى دليل المقابلات المتعمقة من قبل السادة الأساتذة:

- أ.د. راجية قنديل، أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة
- أ.د. سحر فاروق، أستاذ الصحافة بكلية الاداب جامعة حلوان
- أ. علاء ثابت، رئيس تحرير الأهرام المسائى
- أ. صلاح عيسى، رئيس تحرير مجلة القاهرة

**تم اللقاء بهذه المجموعات فى نادى أعضاء هيئة التدريس التابع لجامعة القاهرة بالمنيل خلال الفترة من ٧-٢٥فبراير٢٠١٤ كما تم إجراء المقابلات المتعمقة فى جريدة الأهرام، نقابة الصحفيين خلال الفترة من يناير حتى مارس٢٠١٤

٢٤- مقابلة مع أ. كارم يحيى، الصحفى بالأهرام، بمكتبه فى الأهرام فى 3/1/2014.

٢٥- يتفق فى هذا الرأى كثير من المبحوثين على سبيل المثال:

- مقابلة مع أ. نجوى إبراهيم، الكاتبة بجريدة الجمهورية، بجريدة الجمهورية فى 4/1/2014

- مقابلة مع أ. معتز الحديدى، كاتب صحفى بجريدة الجمهورية، بجريدة الجمهورية فى 4/1/2014

- مقابلة مع أ. محمد منير، الصحفى بجريدة الأهالى، بجريدة الأهالى فى 11/1/2014

٢٦- ايمان محمد سليمان، معايير الحكم الرشيد لدى وسائل الإعلام المصرية، مرجع سابق.

٢٧- أكد على ذلك كل من:

- مقابلة مع أ. عبد المحسن سلامة،الصحفى وعضو مجلس إدارة مؤسسة الأهرام، بمكتبه بجريدة الأهرام فى 17/1/2014

- مقابلة مع أ. فريدة النقاش، رئيس تحرير جريدة الأهالى، بحزب التجمع 21/2/2014

٢٨- مقابلة مع أ. عبير السعدى، وكيل نقابة الصحفيين المصريين ومقرر لجنة تطوير المهنة و التدريب بالنقابة،بنقابة الصحفيين فى 15/1/2014

29- Naomi Sakr, News Transparency and the Effectiveness of reporting from Inside Arab Dictatorships, OPCIT.

30- Quing – Jie Wang, Transparency in Grey Box of China's Environmental Governance: A Case study of print media coverage of an Pearl River Delta Region, OPCIT.

٣١- مقابلة مع أ. يحيى قلاش، كاتب صحفى بجريدة الجمهورية وعضو بنقابة الصحفيين، بنقابة الصحفيين فى 12/1/2014

32- Quing – Jie Wang, Transparency in Grey Box of China's Environmental Governance: A Case study of print media coverage of an Pearl River Delta Region, OPCIT.

٣٣- مقابلة مع أ. علاء ثابت،رئيس تحرير الأهرام المسائى، بجريدة الأهرام فى .12/1/2014

34- Jonathan Hassid & Jennifer N Brass,Scandals, Media and Good Governance in China and Kenya, OPCIT.

٣٥- ايمان محمد سليمان، معايير الحكم الرشيد لدى وسائل الإعلام المصرية، مرجع سابق.

٣٦- مجدى حلمى، المتطلبات اللازمة لمساءلة فاعلة وفق معايير الحكم الرشيد، مرجع سابق.

٣٧- مقابلة مع أ.رفعت فياض، مدير تحرير أخبار اليوم بجريدة الأخبار فى 28/2/2014

٣٨- اميرة ناجى محمد، الخطاب الصحفى تجاه قضايا الفساد فى الصحف المصرية فى الفترة من٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧ مرجع سابق.

٣٩- محمد رضا محمد حبيب، معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد فى مصر: دراسة للمضمون والقائم بالإتصال والجمهور، مرجع سابق.

٤٠- مقابلة مع أ. عماد الدين حسين، رئيس التحرير التنفيذى لجريدة الشروق المصرية، بجريدة الشروق فى 14/2/2014

٤١- مقابلة مع أ. عبير السعدى، وكيل نقابة الصحفيين المصريين ومقرر لجنة تطوير المهنة و التدريب بالنقابة، بنقابة الصحفيين فى 15/1/2014

42- Susan Khazaeli & Daniel Stockemer, The Internet: A new route to good governance, OPCIT.

٤٣- ايمان محمد سليمان، معايير الحكم الرشيد لدى وسائل الإعلام المصرية، مرجع سابق.

44- Jonathan Hassid & Jennifer N Brass,Scandals, Media and Good Governance in China and Kenya, OPCIT.

45- Naomi Sakr, News Transparency and the Effectiveness of reporting from Inside Arab Dictatorships, OPCIT.

46- Michelle D. Bonner, Media as social accountability: The case of police violence in Argentina,OPCIT.

٤٧- مقابلة مع أ. ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، فى نقابة الصحفيين فى 10/3/2014.

48- Susan Khazaeli & Daniel Stockemer, The Internet: A new route to good governance, OPCIT.

٤٩- أحمد مولود أحمد عباس، معالجة الصحف الالكترونية العراقية لقضايا الفساد فى العراق، مرجع سابق.

٥٠- محمد رضا محمد حبيب، معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد فى مصر: دراسة للمضمون والقائم بالإتصال والجمهور، مرجع سابق.

٥١- مقابلة مع أ. كارم يحيى، الصحفى بالأهرام، بمكتبه فى الأهرام فى 3/1/2014.

٥٢- مقابلة مع أ. عماد الدين حسين، رئيس التحرير التنفيذى لجريدة الشروق المصرية، بجريدة الشروق فى 14/2/2014

٥٣- مقابلة مع أ. عبير السعدى، وكيل نقابة الصحفيين المصريين ومقرر لجنة تطوير المهنة و التدريب بالنقابة، بنقابة الصحفيين فى 15/1/2014

٥٤- مقابلة مع أ. عبير السعدى، وكيل نقابة الصحفيين المصريين ومقرر لجنة تطوير المهنة و التدريب بالنقابة، بنقابة ا لصحفيين فى 15/1/2014